



ترجمة غير رسمية. النسخة الصادرة باللغة الانجليزية هي النسخة التي يُعتمد بها فقط"

وثيقة مَعْلُومَات المَشْرُوعِ/

وثيقة بَيَانَات السِّيَاسَات الوِقَائِيَّة المِتْكَامِلَة

(ISDS/PID)

المرحلة المفاهيمية | تاريخ إعداد/تحديث الوثيقة: 04-آذار-2018 | تقرير رقم: PIDISDSC23476

المَعْلُومَات الأَسَاسِيَّة



ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. تمتلك جيبوتي الدولة الصغيرة ذات الدخل المنخفض موقعا جغرافيا هاما في منطقة القرن الإفريقي. تاريخيا، تعتبر جيبوتي بوابة لشرقي أفريقيا ومعبرا بحريا للتجارة ومحطاً للبواخر التجارية التي تقف بموانئها للتزود بالوقود ونقل البضائع من باخرة إلى أخرى. تزخر جيبوتي بميناء ذي مياه عميقة يجسد نقطة عبور لأثيوبيا الحبيسة ومركزاً لنقل حمولة البواخر والسفن للبلدان الإفريقية التي يعوزها ما يكفي من الموانئ والمرافق المتصلة بها. يُضاف بأن موقع جيبوتي الاستراتيجي القريب على طرق الملاحة الرئيسية، ومناطق النزاع في الشرق الأوسط، ونطاق نشاط القرصنة؛ وما يقترن به ذلك من نسبة الاستقرار السياسي في هذه الدولة الصغيرة؛ كل هذه الأمور جعلت من جيبوتي موقعا هاما للقواعد الحربية الأجنبية، لذا نجد بأن اقتصادها لظالما اعتمد على الخدمات المرتبطة بالموانئ، واللوجستيات، وخدمات الإيجار المقدمة للقواعد الحربية.
2. في ظل التنبؤات الراهنة بظروف اقتصادية دولية معتدلة ذات قدرة على التحسن وما يرافق ذلك من أداء قوي على مستوى السياسات في جيبوتي؛ فمن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قويا بما في ذلك على صعيد نصيب الفرد. خلال العقد الماضي، بلغ معدل النمو الاقتصادي في جيبوتي 4 في المئة إلا أنه تأرجح من 1.6 في المئة خلال أزمة عام 2009 إلى 6 في المئة في السنوات الأخيرة مع انطلاق برنامج استثماري هائل ممول بالجزء الأكبر منه عبر الاقتراض من الصين. بمعدل نمو سكاني يقدر بـ2.8 في المئة تمكن النمو الحقيقي للفرد من البقاء إيجابيا طوال المدة المذكورة باستثناء عام 2009¹
3. ما زال العجز الراهن كبيرا تغذيه الواردات المتعلقة بالاستثمار بشكل رئيس. إن موازنة الحكومة المحلية التي وبتعريف السلطات لا تضمن مشروعين استثماريين ضخمين يتمحوران في مضماري أنابيب المياه وسكك الحديد يُنفذان على أيدي شركات عامة ويهدفان ألا يتمخضان سوى بعجز صغير بنسبة 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، في المحصلة ومع احتساب المشروعين أنفي الذكر، يُقدر إجمالي عجز الناتج المحلي الإجمالي بـ16 في المئة عقب بلوغه 22 في المئة في عام 2015. في المقابل ما زال عجز الحساب الجاري كبيرا بنسبة 29 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تمويله عبر الاقتراض والاستثمارات الأجنبية المباشرة. على الجهة الأخرى تعتبر تغطية هيئة النقد مريحة، إذ قُدر معدل مخصصات احتياطي القاعدة النقدية 109 في المئة عام 2016 في حين بلغت الاحتياطات الدولية الرسمية 3.4 شهراً من الواردات. بالرغم من أن تقدير سعر الصرف الفعلي بحوالي 1.2 في المئة

¹ جيبوتي: مشاورات المادة الرابعة 2016 (التقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم. 87/17)



في آب 2016 عاما بعد العام بقي السعر قريبا من مستواه في عام 2010، بما يعكس فروق التضخم الملائمة مع شركاء التجارة. ساعدت ترتيبات هيئة النقد بزرع الثقة وتحسين القدرة على توقع المعاملات الدولية.²

4. بالرغم من النمو المكين إلا أن شريحة كبيرة من سُكَّان جيبوتي لا ينتفعون به ولا يساهمون فيه. قدرت السلطات إجمالي معدل البطالة³ في مسحها الخاص بالتوظيف، والقطاع غير الرسمي والاستهلاك المنزلي بـ39 في المئة في 2015 (وفق آخر البيانات المتاحة). ويبدو بأن الفئة الشابة أي من تقل أعمارهم عن 35 سنة والتي تشكل 75 في المئة من إجمالي السكان تعاني قدراً أكبر من البطالة في صفوفها (حيث تبلغ 76 في المئة). زد على ذلك، ما زال غياب المساواة على مستوى النوع الاجتماعي في سوق العمل ذو أثر بليغ، إذ لا يشارك في سوق العمل سوى 29 في المئة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 64 عاماً، ناهيك أن ما نسبته 54 في المئة من النساء المشاركات في سوق العمل لديهن ثلاث سنوات جامعية على الأقل مقابل 76 في المئة في صفوف الرجال.⁴ هناك تباين كبير بين معدلات مشاركة الذكور والإناث، إذ يعتري مشاركتهم انخفاض جسيم.⁵ إذ تبلغ 49 في المئة في صفوف النساء مقابل 34 بين الرجال وترتفع في المناطق الريفية لتصل إلى 59 في المئة بين النساء و37 في صفوف الرجال.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. على ذات الفرار، تواجه جيبوتي تحديات قطاعية تُكبل سعيها لتحقيق نمو شامل في ظل ما يعتري قطاعها الخاص من تخلف. بدوره لا يتمكن القطاع العام المُنتقل أصلاً من توفير فرص عمل كافية للوافدين الجديدين والعاطلين عن العمل. علماً بأنه يوفر ما نسبته 60 في المئة من فرص العمل، تتمحور 46 في المئة منها في الحكومة المركزية في حين تستوعب الشركات والمشاريع العامة ما نسبته 14 في المئة. في المقابل يوفر القطاع الخاص 30 في المئة من الوظائف (10 في المئة منها يتم استيعابها في الشق الرسمي من القطاع الخاص في حين يقدم القطاع الخاص غير الرسمي 20 في المئة) أما العشرة في المئة المتبقية فهي فئة تعمل لحسابها الخاص.⁶ في السنين القليلة الماضية سيق النمو الاقتصادي باستثمارات مكثفة في الموانئ والأنشطة المرتبطة بها وكانت عواقبها محدودة الأثر. إلا أن الكثير من الوظائف شغرها المغتربين نظراً لتدني قاعدة المهارات المحلية.

6. لذلك ولتحفيز نمو القطاع الخاص، عمدت السلطات إلى أخذ خطوات ذات أثر ملموس لتحسين المناخ الاستثماري. وفقاً لمؤشرات ممارسة الأعمال، فإن جيبوتي تحتل المرتبة الـ154 من أصل 190 دولة في عام 2018. في المقابل

² جيبوتي: مشاورات المادة الرابعة 2016 (التقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم. 87/17)

³ وفقاً للتعريف المحلي للعاطل عن العمل هو أي شخص ما بين 15 إلى 54 سنة لم يعمل لسبع أيام وهو قادر ومتاح للعمل وله يبحث عن عمل خلال مدة أقلها 30 يوماً.

⁴ ورقة عمل رقم 270/17، صندوق النقد الدولي.

⁵ ورقة عمل رقم 270/17، صندوق النقد الدولي.

⁶ دائرة الإحصاءات والدراسات الديموغرافية الجيبوتية (DISED)، 2016، مسح العمالة والقطاع غير الرسمي والاستهلاك الأسري.

(16-2015-EDESIC)؛ واقع العمالة في جيبوتي في عام 2015.

وخلال السنين القليلة الماضية، تمكنت جيبوتي من (أ) جعل إجراءات تسجيل الممتلكات أكثر سرعة؛ (ب) وحل الإعسار بطرق أيسر من خلال تبني ترميز تجاري جديد؛ (ت) وتيسير عملية بدء المشاريع من خلال تيسير البحث عن أسماء الشركات وتقليل المتطلبات المتعلقة بالحد الأدنى من رأس المال ونشر إشعار بدء مزاولة الأعمال، كما وتم تحقيق تقدم آخر على صعيد بدء المشاريع في عامي 2016 و2017 عبر افتتاح المركز الجامع لكل ما يلزم تسجيل الشركات.

7. بالرغم من هذه التحسينات، إلا أن القطاع المالي لا يدعم عجلة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف بالقدر المطلوب

من الفعالية، حيث أن النظام المالي الجيبوتي غير قادر على تقديم الدعم الكافي لنمو القطاع الخاص اقتصادياً، ناهيك عن انخفاض نسبة السكان الذين يتعاملون بالمعاملات المصرفية، وضعف انتشار القروض الصغرى، وعدم كفاية حصة الائتمان لصالح القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، زد على ذلك قلة تنوع الأطراف الفعالة في السوق. ما بين 2005 و2015 وبالرغم من ارتفاع حصة الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع من 20 في المئة إلى حوالي 30 في المئة، إلا أن عدد فرص العمل التي تم خلقها كان متواضع جداً.⁷ تمثل المشاريع غير الرسمية حوالي 60 في المئة من الاقتصادي الجيبوتي، تأخذ الغالبية منها الشكل الفردي الذي تعوزه الهيكلية، وتتمركز في التبادل التجاري، والاستيراد والتصدير، والبناء والخدمات المتنوعة. وعلى جبهة مطوري المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة فقلة هي الهيكليات الموجودة لدعمهم في خلق أو تدعيم أنشطتهم.

8. يسفر ارتفاع تصور البنوك للمخاطر المترتبة على إقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن الحد

من خيارات تمويل الرواد المحتملين والمشاريع الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة. إذ ما تزال الفجوة بين معدل الإقراض ومعدلات الإيداع ضخمة، حيث بلغت أولهما 13 في المئة، في حين انحصرت ثانيهما 3 في المئة. بالاطلاع على مستويات التضخم المنخفضة نسبياً وقلة تكلفة التمويل، فإن تكلفة الائتمان تعكس فعلياً علاوة المخاطرة المصرفية. تعتمد المصارف أسعار إقراض مرتفعة أو تطلب ضمانات إضافية كبيرة جزاءً الخطر الجسيم الذي قد ينجم عن تعثر أداء هذه القروض من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم تماثل المعلومات، وأوجه القصور التي تعترى أنظمة تقارير الائتمان، ناهيك عن عدم وجود السجلات الائتمانية وبيانات مالية يُعَوَّل عليها. لذا نجد بأن الضمانات مطلب أساسي للحصول على 84 من القروض في جيبوتي (علماً بأن هذه النسبة في الدول متوسطة الدخل تبلغ 79 في المئة). بالمعدل تتطلب البنوك ضمان نسبته 228 في المئة من طلب القرض المقدم (بالمقارنة بـ190 في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و179 في المئة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء). ومن جملة انعكاسات الإدراك المتصاعد للمخاطر ما يعرف برسوم اللاتنين في المئة لتسجيل الضمان للحصول على قروض مضمونة بالرهن و2 في المئة أخرى لفك الضمان.⁸

9. يجسد الشباب على وجه الخصوص فئة مستضعفة ومعرضة للإقصاء من النظام المالي الرسمي ومن المشاركة في

القطاع الخاص، علماً بأن الكثير منهم يكتفون في ذواتهم رياديين لمشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة أو

⁷ تقييم القطاع المالي المستعجل الصادر عن البنك الدولي - مذكرة البعثة، كانون الأول 2017.

⁸ التقرير القطري، جيبوتي: قضايا مختارة، ورقة رقم 249/16، تموز 2016، صندوق النقد الدولي.



موظفين لدى هذه المشاريع. في حين أن الوصول والحصول على التعليم الثانوي قد تحسن بشكل ملحوظ إبان العقد المنصرم، إلا أن نسب التسرب من المدارس الأساسية لم تنزل مرتفعة ومقرونة بارتفاع نسبة الأمية، لاسيما في المناطق الريفية. يُذكر بأن غالبية الشباب لا يشاركون في الاقتصاد الرسمي ناهيك أن البطالة تعترى صفوف من تقل أعمارهم عن 30 بنسبة 70. وفي حين تزايد حاجة سوق العمل للفنيين، والإشرافيين، والموظفين ممن يتقنون عدة لغات لاسيما الإنجليزي، إلا أن فرص التدريب المهني غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد. علاوة على ذلك فإن جودة هذه التدريبات تترك حيزاً للتحسين هي الأخرى، فضلاً عن تشطي عملية تقديم التدريب بين عدة وزارات ومنظمات غير حكومية. يُضاف أن قطاع التدريب يتسم بمحدودية مقدراته على ضم أعداد كبيرة، فضلاً عن تحيز تقديم خدماته في المناطق الحضرية، ناهيك عن طول برامج التدريب، ووجود كادر معلمين غير مهني.⁹

10. كذلك يلحق حرمان من نوع خاص بالنساء من حيث وصولهن وحصولهن على الفرص الاقتصادية ومواجهة صعوبات

إطلاق المشاريع. تواجه النساء أعباء مضافة فيما يتعلق بارتفاع الأمية في صفوفهن وانخفاض التحاقهن بصفوف الدراسة وارتفاع غياب حضورهن عن مشهد النشاط الاقتصادي. تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة في صفوف النساء بـ39.5 في المئة مقارنة بـ60.1 في المئة في صفوف الرجال، وتتدرج النسبة إلى 22 في المئة خارج العاصمة الجيبوتية.¹⁰ في حين تمثل النساء 39% من السكان الفاعلين في جيبوتي، في هذا السياق ووفقاً للشراكة العالمية للشمول المالي، فإن النساء غالباً ما يُدرن شركات صغيرة وغير رسمية ضمن قطاعات ذات قيمة إضافية أقل تدر عائداً أقل للدائنين، مما يُعيق وصولهن وحصولهن على التمويل.¹¹ يُلاحظ وجود برامج دعم صغيرة النطاق وبرامج تدريبية في مجال المهارات الحياتية والمهارات الريادية تقي بالغرض، لكن سرعان ما تواجه هؤلاء النساء الصعوبات التي تحف الوصول والحصول على التمويل بالإضافة للإطلاق الفعلي لمشاريعهن بشكل رسمي.

11. في المقابل هناك فرص لتمكين النساء اقتصادياً، وفقاً للمشاورات المجتمعية والبحوث النوعية التي تم جمعها لأغراض

برنامج البنك الدولي لشبكات الحماية الاجتماعية الممول من المؤسسة الدولية للتنمية فإن ما يزيد عن 57% من النساء غير الفاعلات قلن بأنه وبالمجمل أن النساء والفتيات لا يلقين صد أو منع من أفراد أسرهن الذكور للوصول والحصول على فرص التدريب والعمل، كما وأنه ما من موانع قانونية تكبل الريادة النسائية. علاوة على ذلك، فقد أثبتت النتائج بأن النساء يحظين بدور كبير في إدارة مدخول الأسرة ويشاركن بصناعة القرارات المتعلقة بأوجه صرف الدخل، مما يدلنا بأن أي دخل إضافي يحققه النساء قد يسهم مباشرة في تحسين تمكينهن الاقتصادي داخل الأسرة بالإضافة لتعزيز الأمن الغذائي وتناقل الموارد بين الأجيال.¹²

بيئة ريادة الأعمال

⁹ وثيقة مشروع البنك الدولي، لتحسين فرص توليد الدخل في جيبوتي، 25 شباط، 2015 (التقرير رقم DJ-94503)

¹⁰ تقرير البنك الدولي رقم: DJ-94503

¹¹ تقرير مؤسسة التمويل الدولية "الاستعداد للنمو: حلول زيادة وصول وحصول المشاريع المملوكة للنساء على التمويل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". أيار 2013.

¹² تقرير البنك الدولي رقم: DJ-94503

12. تكتنز ريادة الأعمال¹³ مكامن قادرة على خلق فرص عمل لكافة الأيدي العاملة - لاسيما فنتي الشباب والنساء في كافة أرجاء جيبوتي. هناك قدر أكبر من الفرص لريادة الأعمال الصغرى في جيبوتي مقارنة بالاقتصاديات الأكثر تطوراً في المنطقة، إلا أن الثغرات الكامنة في المهارات الأساسية لدى الريادين الكامنين لا تسنح لهم بالشروع في ريادة أعمال ناجحة. كما وهناك نقص محوري في تمويل المشاريع الناشئة سواء عبر القروض أو المنح الموهوبة للفئات الأشد فقراً، علماً أن رأس المال يعتبر عاملاً مصيرياً في عملية إطلاق ريادة الأعمال؛ وعليه فإن قرار الشروع ليس من المستطاع بالنسبة لكثير من الأطراف الممكنة في السوق (مثل الخدمات الشخصية أو إنتاج السلع الصغيرة).

13. يعتقد صندوق النقد الدولي أن الأمور والمعطيات التي سيلي ذكرها قادرة على تقديم مساهمة هامة في عملية خلق الوظائف في جيبوتي حيث تقل أعمار غالبية السكان عن الخامسة والثلاثين، وتشكل الخدمات القطاع المحرك للاقتصاد، كما وترتكز السياسات على النهوض بالمهارات المطلوبة، لاسيما للبالغين من الشباب بالإضافة لتحسين ظروف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي تشق طريقها إلى الاقتصاد الرسمي. من المرجح أن ينطوي الاستثمار في التعليم على أهمية كبيرة على صعيد انعدام المساواة؛ إذ من شأنه أن يحسن فرص تمكين الشباب والنساء، لذا ينبغي التركيز على وجود قوى عاملة مدربة لتلبية احتياجات السوق وبأن الحبيوتيتين لا المغتربين لديهم التأهيل الكافي لنيل الوظائف التي تم خلقها خلال فترة توهج الاستثمار.¹⁴

14. على مستوى أعلى، تعتبر جهود الحكومة لتمكين تسجيل الأعمال والمشاريع من خلال مركز جامع (بدعم من البنك الدولي) وإنشاء مركز ريادي جديد (بتمويل من الحكومة الهندية) خطوات في المسار الصحيح. لقد قامت غرفة التجارة ونقابات خاصة أخرى بإطلاق مبادرة تطوير الأنشطة الريادية في البلاد. يُذكر بأنه لا يوجد سوى قلة من البرامج التدريبية والجامعات التقنية والمهنية التي تقدم برامج تدريبية منظمة في الريادة، وإن ضاق نطاقها نسبياً. بدوره فإن المجلس الأعلى للحوار بين القطاعين العام والخاص برئاسة رئيس الجمهورية والذي تم تأسيسه في عام 2014 يمتلك القدرة على النهوض بمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

15. أما على المستوى الأكثر مباشرة، فإن أولوية غرفة التجارة الجيبوتية تجسد بزيادة القدرة التنافسية، وتغيير ممارسات الأعمال في الشركات الجيبوتية، إلا أنها في عوز للموازنة والقدرة على تحقيق هذه الأولويات بصفتها مزود الخدمات الرئيس للرياديين. تعتبر غرفة التجارة مزودة لخدمات التدريب ودعم مشاريع الأعمال الناشئة، حيث تقدم حزمة جيدة من أدوات تطوير القدرات لبلورة وحساب التمويل والوصول إليه والحصول عليه. بالرغم من شراكاتها المتينة مع جهات أخرى مثل نادي الرياديين (والذي يُسهّم هو الآخر في دعم التشبيك، والإرشاد والتوجيه، وتقديم التدريبات المتمحورة حول المهارات الريادية)، إلا أن الغرفة لا تملك من الموازنة والقدرات ما يكفي لتقديم خدماتها على نطاق واسع. كما وتوسع الغرفة لتحقيق المزيد من التطور على صعيد إعدادها للبرامج بالاستناد إلى النوع الاجتماعي، ولقد تم تنفيذ ذلك بالتعاون مع وزارة المرأة والشؤون الأسرية من خلال برنامج تدريب تقني ومهني تم تقديمه من طرف مركز العمل

¹³ تعتبر ريادة الأعمال ظاهرة معروفة على مستوى العالم إلا أنه ما من أوجد لها. يصف كل من كلاير، وأمت وغيولن (2010) كيف يمكن فهم ريادة الأعمال بالمجمل ومن وجهة نظر عملية بأنها عملية خلق ثروة جديدة، ولكن لأغراض قياس الريادة؛ فإن التعريف يضيق ليتمثل بمباشرة أنشطة اقتصادية في شكل شركة أو مشروع ذي كيان قانوني رسمي.

¹⁴ ورقة عمل رقم 270/17، صندوق النقد الدولي.

الاجتماعي وتمكين المرأة (CASAF). ويأتي هذا التركيز على النساء كجزء من السياسة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين (PNPG) 2011-2021.

16. أما فيما يتعلق بالتمويل، فإن التمويل المتناهي الصغر يعتبر دون مستوى التطور المطلوب ناهيك عن صعوبة الحصول عليه، يُذكر بأن هذا التمويل هو المصدر المتعارف عليه لتمويل الرياديين والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المحتملة (خاصة النسائية والشبابية منها). وجد تقييم أجراه البنك الدولي مؤخراً بأن عالم جهات الإقراض متناهية الصغر صغير بشكل استثنائي (1 011 بالضبط) مقارنة بحوالي 150 000 مستخدم محتمل من مقرضين ومودعين بسطاء. أما فيما يتعلق بالقروض المستحقة، فيمثل التمويل الأصغر بـ130 مليون فرنك جيبوتي، أو ما نسبته 0.04% فقط من مستحقات القطاع المالي. يُذكر بأن الصندوق الشعبي للائتمان (CPEC) باعتباره جهة التمويل الأصغر الوطنية يجسد شبكة تضم ثلاث تعاونيات دون وطنية. أنشأ الصندوق في عام 2011 نتيجة دمج جهات تزويد تمويل صغرى، ويضم الآن حوالي 15 000 عميل يشكلون ثلاث في المئة من السكان البالغين. يقدم الصندوق نوعين من القروض أولهما قروض التضامن (يقدم إلى 3 إلى 6 أعضاء من أعضاء الصندوق لقاء فائدة سنوية بنسبة 1.5%)، وتتراوح قيمة القروض ما بين 50 000 إلى 300 ألف فرنك جيبوتي (أي ما يعادل حوالي 280 دولار أمريكي إلى 5 590 دولار أمريكي؛ أما النوع الثاني فيشتمل بالقروض الفردية (ويقدم لقاء فائدة شهرية بقيمة 2 في المئة)، وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 300 ألف إلى مليون فرنك جيبوتي أي ما يعادل حوالي 670 1 دولار أمريكي إلى 5 590 دولار أمريكي. يجدر الذكر بأن قيمة ائتمان التضامن تستحوذ على 70% من محفظة الصندوق.¹⁵

17. في عام 2016، أقرت الحكومة قراراً رئاسياً ينص على إنشاء صندوق الإقراض بضمانات جزئية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كآلية لتقليل المخاطر التي تواجه البنوك التجارية فيما يتعلق بإعطاء قروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ولكنه لم يباشر عمله بعد. بدوره قام البنك الدولي بتقديم المساعدة الفنية (من خلال منحة من صندوق الائتمان الأول لدعم تصميم صندوق الإقراض بضمانات جزئية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما في ذلك (أ) تقديم مقترح فيما يتعلق بالحوكمة والهيكلية المؤسسية للصندوق؛ (ب) وخطة التمويل بحيث تشتمل على احتياجات الرسملة بأفق زمني لخمس سنين، (ت) بالإضافة لصياغة الأنظمة وأطر العمل الرقابية لصالح البنك الجيبوتي المركزي فيما يتعلق بنظم أنشطة صندوق الإقراض بضمانات جزئية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتأسيسه أيضاً، (ث) يُضاف إلى ذلك إعداد إرشادات خاصة بعمليات الصندوق. يقدم الأخير كطرف ثالث تخفيفات للمخاطر الائتمانية التي يتخوف منها المقرضون بينما يزيد قدرة الوصول والحصول على القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفي حال التعثر، يقوم البنك بتخفيف المخاطر من خلال استيعاب جزء من الخسائر التي قد تتكبدها الجهة المقرضة. في هذا السياق أشار صندوق النقد الدولي في معرض مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 لضرورة تسريع إنشاء الصندوق وبأنه من الجدير بمبدأ مشاركة المخاطر التي يعتنقها الصندوق أن



يشجع البنوك التجارية على منح القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة بالإضافة لتعزيز رَسْمَةِ النشاط الاقتصادي الخاص.

18. إضافة لما سلف، فإن صندوق التنمية الاقتصادية الجيبوتي غير قادر على سد احتياجات الرياديين والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يُذكر بأن الدولة ترعى هذا الصندوق المنوط بمنح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المشاريع غير القادرة على إيجاد التمويل عبر الوسائل التجارية التقليدية (حتى مع تدخلات موجهة). لقد تم تنفيذ عدة برامج تمويلية منذ نشأة الصندوق الأولى (مثل برنامج الخريجين في عام 2010). إن هذا الصندوق الذي يدير قروض مستحقة بقيمة 7 مليار فرنك جيبوتي قد مؤل 225 مشروعا (من ضمنها 50 مشروعا للخريجين)، خمسون بالمائة منهم غير قادرين على سداد القروض المعطاة لهم. في الوقت الراهن، لا يلبي صندوق التنمية الاقتصادية الجيبوتي احتياجات شريحة المقترضين من المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لاسيما مشاريع النساء والشباب. أما من حيث قيمة القروض المقدمة للشباب فتتسم بالارتفاع إذ تبلغ ما بين 3.58 مليون إلى 7.16 مليون فرنك جيبوتي (أي حوالي 20 000 إلى 40 000 دولار أمريكي بحد أدنى من المساهمة الشخصية يبلغ ما نسبته 20 في المئة).

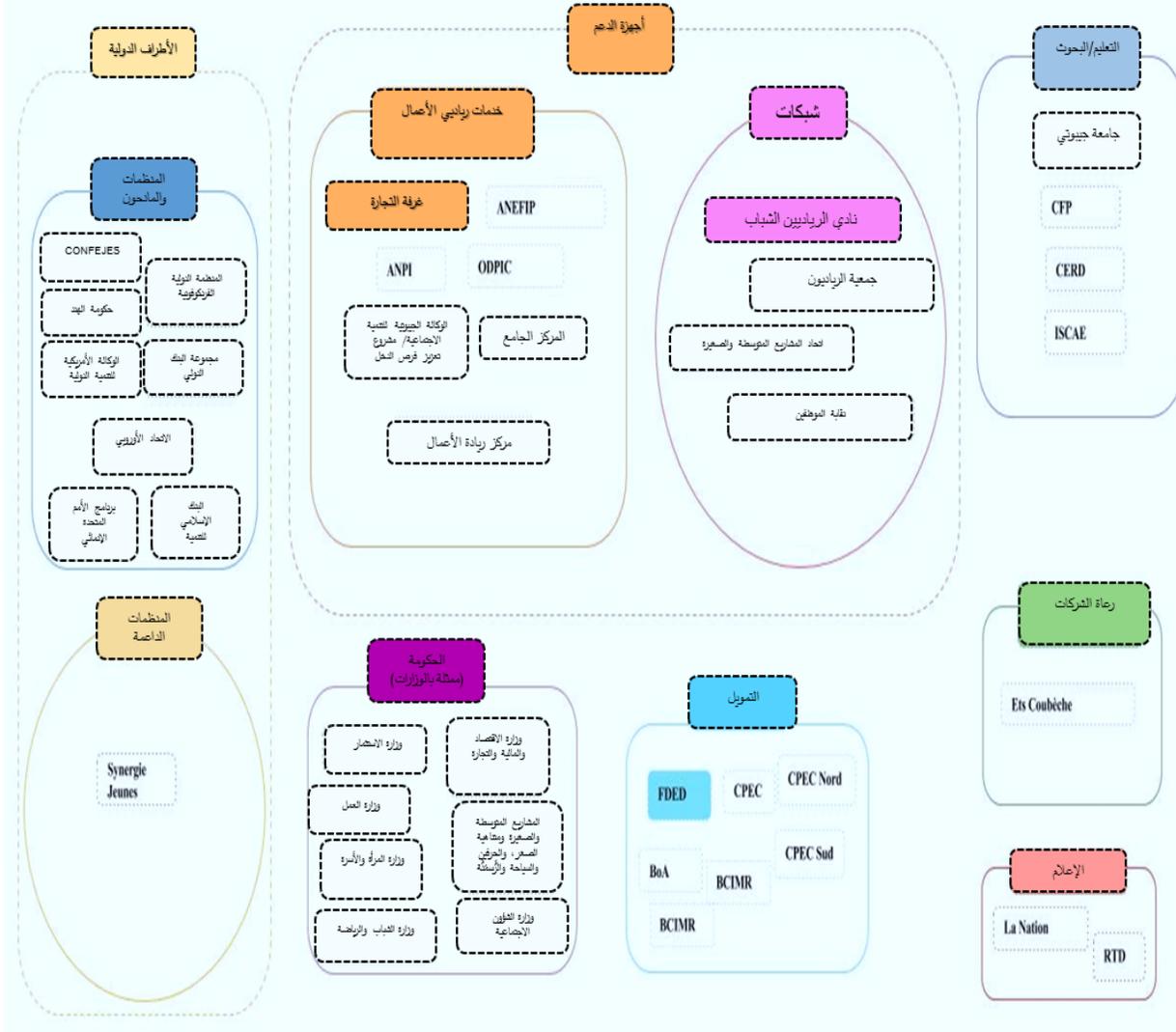
19. بالإجمال، يمكننا القول بأن ريادة الاعمال قد غدت إحدى بؤر تركيز الحكومة الجيبوتية، إلا أنه ما زال يعوزها إيجاد تدخلات موجهة تتسم بالاتساق مما يجعل بيئة ريادة الأعمال غير مواتية لدعم الرياديين والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بكفاءة وفعالية. لقد قامت الحكومة ومجتمع التنمية الدولي بعدة أنشطة وتدخلات مبعثرة (أنظر الملحق رقم 1 - تشرين الأول 2017، مسودة مراجعة بيئة ريادة الأعمال).¹⁶ تتوزع مهمة تعزيز ريادة الأعمال حاليا بين كثير من الأطراف في القطاع العام وقلّة من القطاع الخاص. تظهر الخارطة الأولوية أدناه مختلف الأطراف الضالعين في بيئة ريادة الأعمال في جيبوتي، والنتيجة ليست سوى بيئة حديثة العهد يعترها ما يعترها من التشظي ولكنها تدعم الرياديين كل على حدة، ويتمركز هذا الدعم في بلورة الأفكار، يُشار بأنه يعوز عمل هذه الأطراف التنسيق حد التداخل.

¹⁶ حاليا يتم إرساء هذه المراجعة بالاستناد إلى مخرجات بعثة البنك الدولي المختتمة في تشرين أول 2017 وهي ما زالت مسودة، على أن يتم إتمامها محتواها وفحواها النهائيين مع حلول شباط 2018.



بيئة ريادة الأعمال في جيبوتي

التصنيف الأولي غير الشامل لأطراف بيئة ريادة الأعمال في جيبوتي، تشرين الأول، 2017



الصناعات التنافسية

20. تمتلك جيبوتي مكامن قوية لإرساء ذاتها مركزاً صناعياً وتجارياً في المنطقة؛ ما من شأنه أن يدعم تنمية القطاع الخاص بما يمكنه من دفع عجلة النمو الاقتصادي. تستفيد جيبوتي من عدد من السياسات التفضيلية مثل اتفاقية النمو والفرص الإفريقية (AGOA)، والنظام الأوروبي المعروف بكل شيء ما عدا الأسلحة (EBA)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) التي من شأنها تيسير خلق مركز للعمليات والصناعة في محيط الميناء. إن إنشاء خطة سكة الحديد جيبوتي-إثيوبيا سيكون له الأثر العظيم في النهوض بكفاءة الأمور اللوجستية وقدرة النقل والمواصلات بين

البلدين؛ فضلاً عن المكامن التي سوف يتحها ذلك لجيبوتي للاستثمار في معالجة وتعبئة بضائع الصناعات الخفيفة، ومن خلال الميناء والمنطقة الصناعية (منطقة اقتصادية خاصة)، سوف ترسي جيبوتي نفسها كأحد البوابات الرئيسية للقارة الأفريقية في سياق مبادرة الصين المتمثلة بما يعرف بطريق الحرير الجديد. في هذا السياق، فإن الاستثمار الصيني المهول في هذه المنطقة قد يثمر ثماره بتوطيد عدد من القطاعات، ألا وهي 1- اللوجستيات (من النقل اللوجستي، والتخزين، والتوزيع)؛ 2- والتبادل التجاري (من تبادل السلع السائبة المجرمة، والعرض، إلى السوق الحرة للبيع بالتجزئة)؛ 3- والتصنيع (من التغليف، والمعالجة، والطباعة، وصناعة الملابس، وتجميع قطع السيارات)؛ 4- ودعم الأعمال (من خدمات مالية، ومعلوماتية، وفندقية، وتدريب، وغيرها من خدمات الوكالات).

21. في المقلب الآخر، يتطلب تحقق مثل هذه الرؤية (أي الرؤية آفة الذكر) وجود مدخلات من وروابط مع مشاريع متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة لضرورة قيام الحكومة بالعمل على استدامة وجود برنامج قوي لتعزيز الاستثمار؛ يُمكن للتنوع الاقتصادي المساعدة في تحسين الشمول، كما وأن ويعد التنوع عامل أساسي لتمكين جيبوتي من تطوير قطاعات قادرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوليد فرص عمل كبيرة مثل السياحة والصيد، فضلاً عن دوره في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع وحيد (قطاع الخدمات) وتقديمها لعميل أوجد (كأثيوبيا).¹⁷ يستدعي هذا الأمر توسيع وتنفيذ استراتيجية موجهة نحو التصدير، ترمي لجذب مستثمرين أجانب بحيث يتم إنتاج بضائع ذات جودة تتسم بالاتساق ليتم تسليم هذه البضائع في أوانها وأجالها. ينبغي لما سلف أن يُقرن بجهود تسويقية لإقناع الشركات الأجنبية التي تعمل حالياً على تعهيد الحصول على هذه البضائع إلى جهات شراء في بلدان أخرى، بحيث يقوموا بنقل إنتاجهم إلى جيبوتي. يجدر الذكر بأن نجاح ما ذكر يعتمد على تطوير وتنمية ريادة الأعمال المحلية بالإضافة لوجود قطاع خاص حيوي.

22. في السنوات الأخيرة، أطلقت الحكومة الجيبوتية عدة مبادرات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ تضمنت هذه الجهود تقوية غرفة التجارة، وتأسيس مناهج جامعية في مضمار الأعمال، بالإضافة لتجهيز منطقة صناعية خاصة. وعليه وسعيًا لتحقيق التحول الاقتصادي قامت الحكومة في عام 2005 بإعداد استراتيجية خمسية لأغراض تحقيق النمو السريع وخلق فرص العمل. عملت هذه الأخيرة على إرساء أربعة محاور استراتيجية لتسريع النمو وخلق فرص العمل ألا وهي: أولاً النمو الاقتصادي، والتنافس، والدور الريادي للقطاع الخاص؛ ثانياً تطوير وتنمية رأس المال البشري؛ ثالثاً، الحوكمة العامة وتدعيم القدرات المؤسساتية؛ رابعاً وأخيراً تحقيق تنمية إقليمية مستدامة.

23. تحتاج جيبوتي إلى موائمة أجندتها التصنيعية قيد التنفيذ جزئياً من خلال تطوير منطقة صناعية كبيرة وذلك بالاستفادة من الاستثمار الصيني في المنطقة بالإضافة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى قطاع التصنيع بكل ما ينطوي عليه من روابط محلية وأهداف لخلق فرص عمل. تشير الدراسات القطاعية للمكامن التي تكتنرها بعض القطاعات، مثل قطاع صيد الأسماك والصناعات الخفيفة، والأدوات الإلكترونية أو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي سيتم دعمها من خلال بنى تحتية جديدة من قبيل المنطقة الحرة في جيبوتي، كما سيقدم قطاع الخدمات للمناطق العسكرية، أو المنطقة الحرة الجديدة فرص جديدة.

24. تعتبر عملية شحذ القوة التحويلية للقطاع الخاص من خلال تعزيز ريادة الأعمال عاملاً حاسماً في سياق جيبوتي، إذ أن هنالك حاجة مستعجلة لمعالجة تدني مستوى الاستثمار الخاص في الصناعات الخفيفة والخدمات العليا، ناهيك عن محدودية تعزيز ريادة الأعمال لاسيما في صفوف الشباب والنساء، دع جانبا انخفاض مستوى خلق فرص العمل في المناطق الريفية في الأنشطة التي لا تندرج ضمن الزراعة وما يرافق ذلك من تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في مجال تصنيع سلاسل إمداد لقطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، بما يمكن هذه القطاعات من النهوض من خلال استراتيجية موجهة نحو التصدير.

علاقة المشروع بإطار الشراكة القطرية

25. ينسجم المشروع المقترح وهدفي مجموعة البنك الدولي التوأمان اللذان يرميان لإنهاء الفقر المدقع والنهوض بالازدهار المشترك والبلوغ بالتمويل الإنمائي إلى أقصى آفاقه. يدعم المشروع المقترح الركيزة الثانية للشراكة القطرية للسنتين المالية 2014-2018، إذ يشكل كل من تدعيم بيئة الأعمال وزيادة الوصول والحصول على التمويل مخرجات أساسية لها. يُذكر بأن دراسة تشخيصية قطرية وإطار شراكة قطري جديد للأعوام المالية 2019-2023 قيد الإعداد والتحضير، يُضاف بأنه ومن خلال دعم صندوق الإقراض بضمانات جزئية والذي سيعمل على تقليل المخاطر التي تواجه البنوك مما يشجعهم على تقديم التمويل التجاري لريادي الأعمال من النساء والشباب؛ فإن مقترح المشروع يدعم نهج تحقيق أقصى آفاق التمويل الإنمائي؛ إذ ومن خلال دعم صندوق الإقراض بضمانات جزئية سيعمل المشروع على رفع القطاع الخاص واستغلال الموارد العامة النادرة إلى أقصى وأخير استغلال للتدليل بأن النساء والشباب قادرين على الاستفادة من الخدمات المصرفية في جيبوتي، وستبين التجربة للمصارف بأن هاتين الفئتين تستحقان الحصول على القروض ولديهما الجدارة الائتمانية بما يفوق فترة حياة الضمان.

26. يدعم المشروع المقترح ركيزة "إعادة تجديد العقد الاجتماعي الخاصة بالاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز تحقيق تنمية واسعة الأفق للقطاع الخاص وتدعيم المهارات التي من شأنها تلبية احتياجات السوق. تجسد هذه المهارات والنسق السلوكية دوراً محورياً في بناء قدرة أكبر على التكيف والتعامل مع مختلف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية. كما ويهدف المشروع لتجسيد دور هام في عملية تقوية المؤسسات العامة لتقديم أكفأ وأكثر فعالية للخدمات من خلال تدعيم جهات حكومية مختلفة مسؤولة عن تعزيز وتمويل ريادة الأعمال وصناعات تنافسية.

27. علاوة على ذلك يدعم المشروع المقترح هدف مذكرة العمل الخاصة بالأنواع الاجتماعية المندرجة الصادرة بموجب FCI للأعوام المالية 2018-2020 والذي يتجسد بتعميق التزام GP بالمساواة بين الجنسين في الأسواق المالية وتنمية القطاع المالي والحد من الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول والحصول على التمويل. سيدعم المشروع الركائز الرئيسة للاستراتيجية الجنسانية والتمثلة بإزالة المكبات الحائلة دون خلق المزيد والأفضل من الوظائف، والحد من العوائق الحائلة دون تملك وتحكم النساء بالأصول، وتحسين دور وحضور النساء. على وجه الخصوص، سيجسد المشروع أيضاً تدخلات "للاستثمار ببيانات مصنفة"، وتقييم ومعالجة الفجوات التي تواجهها النساء فيما يتعلق بالوصول

والحصول على تمويل المشاريع، "والالتزام والتخلي بالتركيز والاستراتيجية بما في ذلك من خلال تطوير وإعداد وتنفيذ مشاريع وخدمات استشارية تستهدف وصول وحصول النساء على التمويل".¹⁸

28. يدعم المشروع المقترح نهج مقارنة جيبوتي للتنمية كما نصت عليه رؤية 2035، إذ أطلقت جيبوتي في عام 2014 رؤية 2035 والتي تجسد رؤية استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية في البلاد. تتجسد أحد أهداف هذه الرؤية بالمضي قدماً بجيبوتي وصولاً لتحويلها إلى اقتصاد ذي دخل متوسط مع حلول عام 2035. يتطلب ذلك استدامة نمو سريع لافت وشمولي على مدار عقدين من الزمن. بالرغم من عدم تحديد الاستراتيجية البارامترات النوعية للاقتصاد ذي الدخل المتوسط الذي ترنو إلى بلوغه، إلا أنه وفقاً لمعطيات صندوق النقد الدولي، فإن جيبوتي تهدف لمضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي للفرد لثلاث أضعافه إي من المستوى الحالي والذي يبلغ 1 700 دولار أمريكي إلى 5 00015 دولار أمريكي؛ مما يتطلب نمواً سنوياً مستداماً للناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7 في المئة. في حين أن معدل النمو هذا مرتفع للغاية مقارنة بالنمو الحالي لجيبوتي الذي يقدر بنسبة 5 إلى 6 في المائة، إلا أنه قد يكون قابلاً للتحقيق بناءً على تجربة بلدان المماثلة (أرمينيا، والرأس الأخضر، وفيتنام) التي نجحت في الحفاظ على مثل هذه المعدلات لعقد من الزمن، أقله، في الماضي القريب.¹⁹ بالإضافة إلى دعم المحاور الشاملة لتعزيز ظروف المرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين ودعم الشباب، تركز الرؤية على خمس ركائز تعكس التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها البلاد، بما في ذلك الحاجة لإرساء "اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة يكون فيه القطاع الخاص محركاً للنمو: نمو متنوع، مع أخذ القطاع الخاص دفة القيادة للخروج بنموذج نمو جديد؛ وتطوير السوق المالية؛ بالإضافة لتحسين سلاسل التوريد".

ت. الهدف الإنمائي للمشروع

29. يتجسد الهدف الإنمائي للمشروع بزيادة وصول وحصول الرياديين المستهدفين على الخدمات، والتمويل، والأسواق.

30. **المستفيدون من المشروع:** ينبغي أن ينتمي كافة المستفيدين من المشروع إلى فئة الرياديين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والسابعة والثلاثين، كما يستهدف المشروع النساء والرياديين الشباب في القطاعات التنافسية ذات القيمة المضافة على المستوى المحلي. ولكن وللمشاركة في الأنشطة الممولة بموجب المشروع، ينبغي للمستفيدين المحتملين تحقيق جُملة من معايير التأهيل والاستحقاق، كما سيفتح المشروع أبوابه للمستفيدين من مشروع تعزيز فرص الدخل (PROPEIA). أما الجهات المستفيدة الوسيطة فستتمثل بجهات فاعلة ضمن بيئة ريادة الأعمال أي الجهات التي تقدم الدعم والتمويل للرياديين والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مثل برامج الإرشاد والتوجيه، والتدريب، ودعم تطوير المشاريع، والخدمات الاستشارية.

النتائج الأساسية (من المذكرة المفاهيمية للمشروع)

31. سيتم قياس تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات النتائج التالية:

¹⁸ المذكرة الخاصة بالممارسات الخاصة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمويل والأسواق للسنيين المالية 2018-2020.

¹⁹ مسعى جيبوتي نحو تحقيق نمو شامل (ورقة عمل رقم 270/17، صندوق النقد الدولي) (كانون الأول 2017)

- أ. عدد الشركات التي أسسها ريادةيون تمكنوا من الوصول والحصول على الخدمات المدعومة بموجب المشروع (نسبة النساء %)
- ب. عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تتلقى تمويل من خلال ضمانات مدعومة بموجب المشروع (نسبة النساء %)
- ت. حشد التمويل المباشر الخاص (من خلال ضمانات مدعومة بموجب المشروع)
- ث. إزالة العوائق لدخول وتنمية الرياديين في قطاعات متنافسة ذات قيمة مضافة على الصعيد المحلي؛
- ج. عدد فرص خلق الروابط والتشبيك ما بين ريادةيين شركاء أعمال جديدين.

ث. وصف مفهوم المشروع

32. يسعى هذا المشروع إلى دعم أنشطة لصالح خلق شركات ذات أداء عالٍ، بالإضافة لتحسين مقدرته الشباب والنساء على إيجاد عمل من خلال خلق مشاريع متوسطة وصغيرة بما في ذلك مشاريع ضمن نطاق القطاعات التنافسية التي تتطوي على قيم مضافة مرتفعة. أما من حيث المسوغ المنطقي فقد تم إعداد المشروع بالاستناد للمسوغ أدناه:



33. سيعمل المشروع على دعم الريادة على ثلاث مستويات ألا وهي التفعيل، والتشبيك، والتحفيز وذلك على صعيد دعم الرياديين الشباب والنساء وبيئة ريادة الأعمال التي يعملون فيها:

- **إحداث الصحة (لا يعمل المشروع المقترح على معالجة هذا المستوى):** خلال هذه المرحلة وسعيًا لتدعيم المهارات، لا بد من توظيف التدريب الاحترافي لإعطاء الفئات المستهدفة فرصة لخلق أو المشاركة في مشاريع متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر. عادة ما يرافق هذا النشاط بحملات تعريفية بزيادة الأعمال.



من حيث المبدأ، تهدف مرحلة إحداث الصحة بتحديد وتدريب قادة الفئات الشابة والنسائية المستهدفة، يُذكر بأن تحقيق أهداف هذه المرحلة مستهدف بموجب مشروع تعزيز فرص الدخل (PROPEIA)، والذي يمكن استقاء الدروس منه وتطبيقها في هذا المشروع. إذ أن الأخير لا يعالج هذه المرحلة.

- **التفعيل:** ما أن يتم تدريب الفئات المشار إليها أعلاه حتى يغدو الرياديون الشباب والنساء قادرين على الوصول والحصول على الخدمات ضمن بيئة ريادة أعمال داعمة وواضحة المعالم. ينبغي لهذه المرحلة أن تتضمن التسجيل، والتشبيك مع موجهين ومرشدين لمساعدة المشاريع الناشئة من خلال حاضنات أعمال قادرة على مساعدة هذه المشاريع على التمكن والوصول والحصول على المعلومات وخدمات التدريب بالإضافة لفرص تمويل المشاريع الناشئة.
- **التنشيط:** تسمح مرحلة التنشيط للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر بالتطور والنمو مع تقديم التمويل، وخدمات الربط بسلاسل قيمة مختصة أو محلية أو فرص تصدير، بالإضافة للحصول على تدريبات معتمدة تركز على الوظائف الإنمائية (مثل الموارد البشرية، والتسويق، والإدارة المالية، وإدارة المخزون).
- **التحفيز:** تسهم هذه المرحلة التي تنطوي على امتلاك الدولة لسياسة لتحديد القطاعات وتطويرها في مساعدة خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومنتاهية الصغر قادرة على أخذ دور في قطاعات تنافسية يتم دعمها أنى اقتضت الضرورة ذلك من خلال تنسيق قطاعي، بالإضافة للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، والتصدير، وخلق أقطاب لعملية النمو، وإيجاد حوافز تمويلية ومالية تسمح بتحقيق مكاسب إنتاجية في القطاعات المستهدفة.

34. أما على صعيد تحسين وصول وحصول الرياديين النساء والشباب لمصادر التمويل، فإن المشروع سيدعم رسملة صندوق الإفراض بضمانات جزئية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر المخطط له. يُذكر بأنه يوجد إطار قانوني وتنظيمي قائم للصندوق آنف الذكر. سيقوم المشروع بالبناء على العمل المنجز لأنشاء هذه الآلية وتفعيلها.

35. يضم المشروع ثلاث مكونات أساسية، يهدف كل منها لمعالجة عوامل محورية في تنمية وتطوير ريادة الأعمال.

36. المكون الأول: مرحلة التفعيل – خدمات دعم تفعيل ودفع ريادة الأعمال (بقيمة 6 مليون دولار أمريكي)

ينبغي للرياديين الذين يعتزمون إنشاء مشروعهم المتوسط أو الصغير أو متناهي الصغر الخاص أو من لديهم مشروعهم ويرغبون بتنميته الوصول والحصول على خدمات دعم ريادة الأعمال ضمن بيئة داعمة للشركات الناشئة ودمجهم ضمن سلاسل القيمة.

أ. تقوية خدمات دعم بيئة الأعمال ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر (بمخصص من التمويل

قدره 2 مليون دولار أمريكي)



- رفع قدرات غرفة التجارة الجيبوتية في تنفيذ برامجها الخاصة بدعم الرياديين، ويشمل ذلك دعم الموازنة الرامي لرفع كم ونوع الأنشطة من خلال الخبرات التقنية المتخصصة عبر الاستعانة باستشاريين لتنفيذ خدمات تنمية الأعمال التي تم رفع سقفها، ويمكن لهذه الأخيرة أن تتضمن المعلومات السوقية، والمكانم والفرص، وموجز الأخبار، والجوانب والمتطلبات الإجرائية خلال إنشاء وتسجيل الشركة، وعملياتها، وما يتعلق بالشق التسويقي والمبيعات، ناهيك عن المتطلبات القانونية والتنظيمية، والبرامج المصرفية والدعم للحصول على القروض المصرفية لتوسعة المشروع، بالإضافة لسياسات التصدير وما إلى هنالك من أمور ذات صلة. (بمخصص من التمويل بمقدار مليون دولار أمريكي)
- دعم مركز ريادة الأعمال من خلال مساعدته في إعداد استراتيجيته وإرساء وتقديم خدمات بث وتطوير إضافية، لاسيما فيما يتعلق بحضن الأعمال. (بمخصص من التمويل بمقدار نصف مليون دولار أمريكي)

ب. بناء قدرات الرياديين القائمين والمحتملين من خلال عقد المنافسات، والتدريبات المتخصصة، والمنح (بمخصص من التمويل الخاص بالمكون الأول بمقدار 4 مليون دولار أمريكي)

- مسابقات خطط الاعمال: ستضمن دورة منافسات خطط الاعمال ثلاث مراحل مختلفة: أولاً مرحلة التوعية بقضايا ريادة الأعمال، واستدراج الراغبين بالالتحاق في المسابقة، واختيار المشاركين؛ ثانياً المسابقة بما في ذلك بناء قدرات المشاركين في مضمار إعداد خطط الأعمال وإعدادها بمساعدة مرشدين وموجهين، ثم اختيار أفضل الخطط وتسليم أصحابها الجوائز المستحقة بموجب المسابقة (على أن يتم تمويل الجوائز بموجب المكون الثاني من هذا المشروع)؛ ثالثاً وأخيراً مرحلة ما بعد المسابقة والتي تتضمن شق المتابعة التنفيذية للخطط. يتضمن هذا المكون الفرعي أنشطة تواصل وتشبيك ذات صلة بريادة الأعمال والخدمات المتصلة بها. (بمخصص من التمويل الخاص بالمكون الأول بمقدار مليون دولار أمريكي)
- التدريب المهني في مجال الأعمال: ينبغي تنفيذ التدريب المهني في مجال ريادة الأعمال على نحو فعال لمنح الشريحة المستهدفة فرصة التفكير بإنشاء وإنماء مشاريع متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر. سوف يمكن هذا المكون الفرعي من تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مضمار ريادة الأعمال، من شأنها استكمال مرامي مشروع تعزيز فرص الدخل من خلال تدريبات تركز على تطوير الأعمال، والمحاسبة، ووظائف النمو (مثل الموارد البشرية، والتسويق، والإدارة المالية طويلة الأمد، وإدارة المخزون، وروابط سلاسل الإمداد). (بمخصص من التمويل الخاص بالمكون الأول بمقدار مليون دولار أمريكي)

- منح إعداد وتطوير مفهوم المشاريع وتسويقها لصالح الرياديين الشباب والنساء (بحيث تصل قيمة المنحة الواحدة لـ 500 ألف فرنك جيبوتي): قبل الوصول بفكرة المشروع مرحلة تقديمها إلى أطراف تجارية خارجية للحصول على فرصة تمويل هناك حاجة لاختبار مفهوم المشروع والقيام بأعمال تطويرية مبكرة



لبلورة فكرة المشروع. لن نتاح هذه المنح إلى المشاريع المسجلة، وعليه يمكن لهذه المنح أن تلعب دور محفز في رسمنة المشاريع الخاصة غير الرسمية. يجوز أن تضم الأنشطة المستحقة بموجب المنحة ما يلي: إعداد وتطوير نموذج أولي للمشروع، وبرهنة مفهوم المشروع، واستطلاع السوق، وإعداد خطط العمل. في المقابل تحول عملية التسويق التجاري الأفكار، والبحوث، والنماذج إلى منتجات يمكن بيعها في فضاء السوق، ويجوز أن تضم الأنشطة الممكن تمويلها ضمن هذا الشق من المنحة ما يلي: (أ) تجريب المنتج؛ (ب) تسجيل المكية الفكرية والحصول على براءات الاختراع ذات الصلة؛ (ت) تفتيح المنتج؛ (ث) تسجيل وتهيئة الشركة. (بمخصص من التمويل الخاص بالمكون الأول بقيمة 2 مليون دولار أمريكي).

37. المكون الثاني: التنشيط – زيادة قدرة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الوصول والحصول على التمويل (بقيمة 5 مليون دولار أمريكي)

يجب أن يتمكن الرياديون من الوصول والحصول على التمويل الكافي لبدء وإنماء مشاريعهم؛ لذا ينبغي مساعدة البنوك التجارية عبر صندوق الإقراض بضمانات جزئية كطرف ثالث لتخفيف المخاطر الائتمانية التي يتخوف منها المقرضون بينما يزيد قدرة الوصول والحصول على القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفي حال التعثر، يقوم البنك بتخفيف المخاطر من خلال استيعاب جزء من الخسائر التي قد تتكبدها الجهة المقرضة. إن توظيف صندوق الإقراض بضمانات جزئية بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية وموائمة لتلبية السياق الجبوتي سيمكن البنوك التجارية المشاركة من زيادة عدد القروض المقدمة للرياديين من الشباب والنساء والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. سيعمل هذا المكون وبشكل مباشر على رفع الموارد العامة لتوفير تمويل خاص للمشاريع المتوسطة والصغيرة بالإضافة للبناء على الآليات المؤسسية القائمة لتحقيق ما يعرف بإضافية التمويل.²⁰

➤ رسمة صندوق الإقراض بضمانات جزئية: (بما مقداره 4.5 مليون دولار أمريكي) لدعم توفير مخصصات أولية كافية لتحقيق الأهداف الرامية لزيادة الوصول والحصول على التمويل التجاري للرياديين الشباب والنساء. ينبغي لصندوق الإقراض بضمانات جزئية أن يمتلك قدرًا كافيًا من رأس المال بالإضافة للدعم الحكومي لكي يتسنى له تنفيذ العمليات المنوطة به وتحقيق قدر مجدي من الوصول والإضافية التمويلية المقرونة بالاستدامة المالية. كما وإن إنشاء صندوق من هذا القبيل دون رفده بالموارد المالية الكافية قد يسفر عن تقويض أثره الإيماني واستدامته المالية، وبالتالي تقويض ثقة المقرضين وبالتالي ووضع تحقيق أهداف سياسة الصندوق في مهبط الخطر.²¹

²⁰ تشير إضافية التمويل إلى قيمة الائتمان الإضافية الممنوحة لمشاريع متوسطة وصغيرة نتيجة ضمانات الائتمان الجزئي، كما وتضمن إضافية التمويل الشروط المواتية للمشاريع المتوسطة والصغيرة المؤهلة من حيث حجم القرض، وسعره، واستحقاقه، وتقليص قيمة الضمان المطلوب للحصول على الائتمان، وتسريع العمليات المتعلقة بالحصول على القرض.

²¹ البنك الدولي والمبادرة الأولى. 2015. مبادئ مخططات تقديم الائتمان العام المؤمن بال ضمانات للمشاريع المتوسطة والصغيرة.



➤ المساعدة التقنية لصالح صندوق الإقراض بضمانات جزئية: (بما مقداره نصف مليون دولار أمريكي) لدعم الاستعانة باستشاري دولي لتقديم المساعدة فيما يتعلق بتشغيل الصندوق لمدة عام، سيتضمن هذا الدعم الحوكمة بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية (بالإضافة لمبادئ البنك الدولي بشأن مخططات تقديم الائتمان العام المؤمن بالضمانات للمشاريع المتوسطة والصغيرة)، وإنشاء مجلس إدارته، ومشاركة البنوك التجارية، والتخطيط للتمويلات المشتركة مع القطاع الخاص، إلخ.

سيتم تفصيل معايير استحقاق، وتقييم واختيار المستفيدين ورصد ومتابعة وتقييم الأنشطة الواردة تحت هذا المكون في طي الدليل التشغيلي الخاص بالمشروع. في هذا السياق، سيكون من الواجب على الجهات الوسيطة اعتماد الدليل التشغيلي والقيام بمهام الرصد والمتابعة ورفع التقارير لوحدة تنفيذ المشروع.

38. المكون الثالث: مرحلة التحفيز - تحفيز وتمكين ريادة الأعمال في القطاعات التنافسية (بقيمة 3 مليون دولار

أمريكي)

لكي يتسنى لريادة الأعمال في جيبوتي أن تتطور على نحو مستدام ومتنامي، من الضروري تركيز الأنشطة الاقتصادية على القطاعات الواعدة التي يمكن إرساء توجه صادراتها بالاستناد إلى قطاعات ذات قيمة مرتفعة مضافة مرتفعة على الصعيد المحلي، بما يسمح بخلق فرص عمل للشباب والنساء. هناك عدة أنشطة ممكنة لتحفيز هذه القطاعات والخدمات والسلع الضرورية لإمداد هذا المضمار وللسماح للرياديين الجيبوتيين الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية التي سيتم تأسيسها في المنطقة الحرة، وعليه حشد التمويل للتمكن من الوصول إلى أسواق دولية وأسواق إقليمية استهلاكية كبرى مثل أثيوبيا.

أ. سياسة القطاعات وتنسيق المجموعات (بقيمة مليون دولار أمريكي)

➤ النقاشات القطاعية لتحديد بلورة مشاريع دعم القطاعات المستهدفة من خلال حوار بين القطاعين العام والخاص (بما في ذلك جهات الصناعات ذات الصلة التي تم تعزيزها ورفع قدراتها) لضمان التنسيق ورصد ومتابعة السياسات والمشاريع وتقييمها، ويتضمن ذلك بناء قدرات جهات الأعمال ذات الصلة بالإضافة للخدمات الاستشارية لتقديم المدخلات التقنية فيما يتعلق بالقطاعات. (بقيمة نصف مليون دولار أمريكي)

➤ دعم تطوير روابط الأعمال وسياسات الدعم القطاعية لتنفيذ برامج تحفيزية أو تنظيمية ترمي لتحسين الاستثمار في ونتاجية القطاعات المستهدفة، ويشمل ذلك مجموعات الدعم وبناء برامج روابط الأعمال بين المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمنتجين بما يخدم قطاعات النمو المحلية، أو الإقليمية أو الدولية بالإضافة لدراسات جدوى لإعداد سياسات جديدة بمقتضى النقاشات القطاعية. (بقيمة نصف مليون دولار أمريكي)

ب. دعم جذب الاستثمار وتسويق التصدير من خلال استحداث وظيفة خاصة بتسويق التصدير وخلق التوافق بين الأعمال التجارية. (بقيمة 2 مليون دولار أمريكي)



- تنفيذ السياسة القطرية لجذب المستثمرين الأجانب ضمن سلاسل توريد موجهة نحو التصدير، ستم صياغة هذه الاستراتيجية بموجب مشروع البنك الدولي GoPro القائم والذي سيساعد المشروع المقترح بتنفيذه. يتضمن ذلك تدعيم قدرة الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار على تصنيف فرص الاستثمار، وتقديم خدمات في مجال خلق الروابط التجارية، وضمان تقديم خدمات ما الاستثمار، خاصة ولكن ليس حصراً لتلك الاستثمارات المرتبطة بالمنطقة الصناعية. (بقيمة مليون دولار أمريكي)
- استحداث وظيفة خاصة بتسويق التصدير وخلق التوافق بين الأعمال لتعزيز الصناعة المحلية وإقناع جهات الشراء الدولية التي تقوم بتعهيد دول أخرى لإمدادها بهذه المنتجات بنقل جزء من إنتاجها وزيادة حصة مشترياتها من جيبوتي. يتألف ذلك في برنامج وصول موجه نحو جهات شراء دولية، ويشمل ذلك معارض تجارة الصناعات التي تضم وفود جيبوتية من القطاع الخاص تمثل قطاعاً من قطاعات الصناعة. بدورها ستقوم الوظيفة المستحدثة بالترويج لمنتجات القطاعات الجيبوتية لدى جهات شراء دولية وتوجيهها نحو الشراء من القطاعات الجيبوتية الاستراتيجية أي قطاعات الزراعة والصناعة أو والخدمات بالإضافة للقطاع القادر على خلق فرص عمل للشباب والنساء. ينبغي اختيار القطاعات الواجب التركيز عليها بناء على المعايير الواردة أعلاه ويتم الاتفاق عليها بين الحكومة، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية طبقاً لمكونات الاستراتيجية الوطنية لتشجيع الاستثمار الخاصة بالقدرة التنافسية للقطاعات وخلق الروابط بين الأعمال التجارية. (بقيمة مليون دولار أمريكي)

39. المكون الرابع: إدارة المشروع (بقيمة مليون دولار أمريكي)

سيقدم هذا المكون الدعم لثلاث أطراف من الأنشطة ألا وهي: (أ) تقييم أثر المشروع؛ (ب) تدعيم القدرات المؤسسية للدوائر والإدارات التقنية ذات الصلة (داخل وزارة المالية أو أي وزارات أخرى ذات صلة) والجهات المنفذة للمكونات الأولى والثاني والثالث بما في ذلك بناء القدرات الخاصة بعمليات الرصد والمتابعة والتقييم، والموارد البشرية الإضافية، ومختبرات من المعدات والتكاليف التشغيلية؛ (ت) دعم وحدة تنفيذ المشروع بما في ذلك ردها بطاقتهم لتتسيق شؤون المشروع، والعمليات الائتمانية، والرصد والمتابعة والتقييم، وتمويل بعض المعدات والتكاليف التشغيلية.

السياسات الوقائية

أ. موقع المشروع وخصائصه المادية الملحوظة ذات الصلة بتحليل السياسات الوقائية (في حال كانت هذه المعلومات معروفة)

ستنفذ غالبية أنشطة المشروع في مدينة جيبوتي.

ب. قدرات الجهة المقترضة فيما يتعلق بالسياسات الوقائية

لم يتم تحليل القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالسياسات الوقائية للجهة المقترضة، يُذكر بأنه وبغض النظر عن الجهة المنفذة للمشروع من الواجب إعداد إطار إدارة بيئية واجتماعية يضم قائمة بالأنشطة غير المؤهلة، آلية للتشخيص، ونظام للرصد والمتابعة ورفع التقارير. سيكون من اللازم أيضاً ضمان إرساء البرنامج لآلية تضمن الشفافية والمساءلة في عملية الاختيار من خلال اعتماد معايير واضحة لاختيار المشاريع المتوسطة والصغيرة



ومتناهية الصغر، فضلاً عن ضرورة تعميم آلية رفع المظالم الخاصة بالمشروع. سيتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ملخصاً تنفيذياً بالإنجليزية والفرنسية يتم مراجعتها وتوضيحها ونشرهما من قبل وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة والبنك الدولي قبيل المرحلة التقييمية.

ت. اخصائيو السياسات الوقائية البيئية الاجتماعية ضمن فريق المشروع

أنتوني لِمَا، بصفة خبير بالسياسات الوقائية الاجتماعية

محمد عدناني، بصفة خبير بالسياسات الوقائية البيئية

ث. السياسات الوقائية التي قد تنطبق على المشروع

الشرح (بند اختياري)

مفغلة/غير مفغلة

السياسات الوقائية

بموجب المكون الثاني من المشروع، سوف يمكن صندوق الإقراض بضمانات جزئية البنوك التجارية من زيادة عدد القروض المقدمة للشباب والنساء الرياديين والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يتوقع أن تتطوي الأنشطة الفرعية الممولة بموجب المكون على مخاطر بيئية واجتماعية محدودة. ولكن هناك بعض أنشطة الأعمال التجارية التي قد تتطوي على مخاطر بيئية واجتماعية من شأنها تفعيل البند الأول من السياسة التشغيلية الرابعة بالرغم من محدودية نطاقها نظراً لصغر حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتوسطة الحجم، وعليه يجب تقييمها وإدارتها، على سبيل المثال ظروف ومستويات العمل ومعايير العمالة، والتخلص غير السليم من النفايات، أو ظروف العمل غير الصحية أو الخطرة، ستتعرض أيضا الجهات الملية الوسطية بموجب المشروع لمستوى من المخاطر البيئية والاجتماعية من خلال أنشطة الفئات المستثمر بها، لذا سيفرد الدليل التشغيلي للمشروع إطاراً للإدارة البيئية والاجتماعية

البند الأول من السياسة التشغيلية الرابعة نعم

بشأن التقييم البيئي



يضم قائمة بالأنشطة الفرعية غير المؤهلة، ومعايير الاستحقاق، والرصد والمتابعة والتقييم، وعملية الاختيار بموجب هذا المكون. وسيكون على الجهات الوسيطة تبني الدليل التشغيلي والقيام بعمليات الرصد والمتابعة ورفع التقارير لوحدة تنفيذ المشروع. سيغطي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً منح تطوير المفاهيم وتسويقها تجارياً بموجب المكون الأول. ويتوقع أن تضم القطاعات المشمولة بالتمويل قطاع الخدمات، وتجارة التجزئة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والسياحة، وصيد الأسماك، على أن يتم استثناء المشاريع الفرعية التي تدرج ضمن الفئة أ.

لا يتوقع بأن تتمخض آثار بيئية واجتماعية عن الأنشطة المندرجة ضمن مكون المساعدة التقنية، علماً بأنه سيتم تضمين أي آثار محتملة كقضايا بيئية واجتماعية يجب أخذها بعين الاعتبار في طي الشروط المرجعية.

يعتزم الفريق استخدام آلية رفع المظالم التي تم إنشائها لأغراض مشروع تعزيز فرص الدخل (PROPEIA).

لم يتم تفعيل هذه السياسة بموجب المشروع، إذ أن الأخير لن يشمل أعمال في موائل طبيعية أو مناطق محمية، حيث ستُنفذ كافة الأنشطة الفرعية في المنطقة الحضرية من مدينة جيبوتي.

لم يتم تفعيل هذه السياسة بموجب المشروع؛ إذ أن الأخير لا ينطوي على تنفيذ أعمال في الغابات أو إعادة تأهيلها أو حتى دعم استثمارات أخرى تعتمد على خدمات تُستمد

البند الرابع من السياسة التشغيلية الرابعة لا بشأن الموائل الطبيعية

البند السادس والثلاثين من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الغابات لا



من الغابات، حيث ستنفذ كافة الأنشطة الفرعية في المنطقة الحضرية من مدينة جيبوتي.

لن يتطلب المشروع استخدام أي مبيدات حشرية أو منتجات من هذا القبيل.

البند التاسع من السياسة التشغيلية الرابعة لا بشأن إدارة الآفات

لا يرتقب أن تسفر العملية المقترحة عن مخاطر تدمير موارد ثقافية مادية قائمة. مع ذلك سيعمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على تحليل مناطق المشروع والتدابير اللازم اتباعها خلال تنفيذ المشروع في حال تم اكتشاف موارد ثقافية مادية خلال تنفيذ المشروع. وسيتم تطبيق الإجراءات الخاصة بالممتلكات الثقافية واحتمالية العثور على إحداها واتخاذ الإجراءات التخفيفية المناسبة من حيد تحديدها وحمايتها أي الممتلكات الثقافية من السرقة، وإساءة الاستخدام. بالرغم من أن المشروع لن ينطوي على تدمير لأي ممتلكات ثقافية، أنه من المحتمل أن يتطلب المشروع لاحقاً تحديد وتضمين جزئية الحصول على المساعدة للحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية. وفي تم مصادفة مثل هذه الأمور فلا بد من إعداد خطط إدارة الممتلكات الثقافية لأغراض هذا المشروع.

البند الحادي عشر من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموارد الثقافية المادية

لن يتم تقديم التمويل للمشاريع التي تتضمن شراء أراضي، إذ سيتم إعداد قائمة بالمشاريع الفرعية التي لا يجب تمويلها، وستتضمن

البند العاشر من السياسة التشغيلية الرابعة لا بشأن السكان الأصليين

البند الثاني عشر من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إعادة التطويل القسري



المشاريع التي تتطلب حيازة أرض إلى هذه القائمة.

لن يضم البرنامج بناء سدود أو الاعتماد على سدود.

لن يعود المشروع بأثر على الممرات المائية

لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها

البند السابع والثالثين من السياسة التشغيلية لا الرابعة بشأن سلامة السدود

البند الخمسين من السياسة التشغيلية السابعة لا المشاريع المقامة على الممرات المائية

البند الستين من السياسة التشغيلية السابعة لا بشأن المشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها

ج. خطط إعداد السياسات الوقائية

التاريخ المؤقت لإعداد وثيقة معلومات المشروع/وثيقة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة الخاصة بالمرحلة التقييمية.

27 آذار 2018

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد تلزم، ينبغي لوثيقة معلومات المشروع/وثيقة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة الخاصة بالمرحلة التقييمية أن تحدد الدراسات الخاصة وأجلها.

يعتبر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية السياسة الوقائية اللازم إعدادها قبل المرحلة التقييمية مثلما نص عليه الشرع المرفق بالبند الأول للسياسة التشغيلية الرابعة، على أن تتم المشاورات الخاصة بالإطار ونشره طباعته كمخرج ورقي ونشره عبر الإنترنت.

جهات الاتصال

البنك الدولي

رؤيا فاكيل، بنجامين هيزبيرغ

خبير بمجال القطاع المالي

الجهة المقترضة/العميل/المتلقي

جمهورية جيبوتي – ممثلة بوزارة الاقتصاد والمالية المسؤولة عن الصناعة

إلياس دوالي



وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط

llyasdawaleh@gmail.com

الجهات المنفذة

الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية

مدير الوكالة

ديرية سولدان

Addsdjibouti@gmail.com

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع

البنك الدولي

شارع H 1818، NW

واشنطن، 20433

تليفون رقم: 1000-473 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الإقرار

رؤيا فاكيل، بنجامين هيزبيرغ

رؤساء الفريق

أقره

06-آذار-2018

جين دينس بسمي

مدير الممارسات:

08-آذار-2018

بونام جوبتا

المدير القطري



البنك الدولي

تمويل ودعم الريادة الشابة والنسائية في جيبوتي (P165558)
